

يحكم عملية الترقية الوظيفية مبدأ أساسيان الـ بد من إللتزام بهما في ترقية الموظف العام، هما أولاً: مبدأ المساواة سوف حاول التطرق دستور 1996 المعجل بأنه: "يساوى جميع المواطنين في تقلد المهام والوظائف في الدولة دون أية شروط أخرى غير التي يحددها القانون" و في المقابل نص عليه في المر 06-03 بأن: "التوظيف 3 يخضع إلى مبدأ المساواة في إللتزاق بالوظائف العمومية" فالشرع في هذه النصوص حث على مبدأ المساواة في تولي الوظيفة العامة بصفة عامة. 4 وباعتبار أن الترقية هي حق من حقوق الموظف العام في إطار الوظيفة العمومية فاليمكن أن نتصور أن عملية الترقية تتم بعيداً عن مبدأ المساواة، بحيث اعتبر الشرع أن الترقية؛ جديـل للموظف في درجة أعلى. إذن إنطالقاً من النصوص سالفـة الذكر نخلص إلى أن عملية الترقية تتم وفقاً لمبدأ المساواة بين الموظفين المتـرشـحـين المؤهلـين للترقـية وذلك من أجل عدم التميـز بينـهم مـهما كانـ نوع الترقـية؛ بـمعنى أنـ المـساـواـة تـتحقـق عندـ إـجـارـءـ التـرقـيةـ بـيـنـ الـموـظـفـينـ الـذـيـنـ تـنـتـطـقـ عـلـيـهـمـ الشـرـوـطـ المـقرـرـةـ بـنـصـ القـانـونـ، وبـغضـ النظرـ عنـ الأـسـلـوبـ المـتبـعـ فـيـ منـحـ التـرقـيةـ سـوـاءـ كـانـ بـالـقـدـمـيـةـ أـمـ بـإـلـخـتـيـارـ تـلـزـمـ إـلـدـارـةـ بـاتـبـاعـ ماـ يـقـرـرـهـ القـانـونـ 1ـ تـحـتـ طـائـلـةـ المسـؤـولـيـةـ مـنـهـمـ وـمـدىـ كـفـائـتـهـ فـيـ أـدـاءـ عـلـمـهـ، فـمـنـ الطـبـيـعـيـ أـنـ تـهـمـ إـلـدـارـةـ اـنـتـالـقـاـ مـنـ تـحـقـيقـ مـبـداـ المـساـواـةـ بـمـعـرـفـةـ مـسـتـوـيـ أـدـاءـ موـظـفـيـهـ؛ وـبـالـتـالـيـ مـكـافـأـةـ الـموـظـفـ الـمـجـتـهـدـ بـأـنـ تـتـيـحـ لـهـ فـرـصـ التـرقـيةـ، وـبـالـمـقـابـلـ حـرـمانـ الـموـظـفـ ضـعـيفـ أـدـاءـ مـنـ التـرقـيةـ للـوظـيـفـةـ الـأـعـلـىـ، أـلـىـ تـحـقـيقـ حـرـصـ الـهـدـفـ الـمـشـودـ مـنـ الـوظـيـفـةـ وـبـهـذاـ الـمـعـنـىـ اـمـكـ إـنـ المـساـواـةـ فـيـ التـرقـيةـ الـتـحـقـقـ بـصـفةـ مـطـلـقـةـ، وـالـترـقـيةـ لـيـسـ حـقـ الـموـظـفـ تـسـبـ قـاـ بـمـدـىـ إـلـتـزـامـ الـموـظـفـ بـوـاجـبـاتـ الـوظـيـفـةـ الـمـوـكـلـةـ إـلـيـهـ